

## الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي - دراسة لتجارب بعض البلدان -

### *Institutional partnership between the university and the socio-economic environment*

#### *- A study of the experiences of some countries -*

فاطمة بن سماعيل<sup>1</sup>، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

Fatima Bensmail, University Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria

sarasahraouia1@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/03/31

تاريخ القبول: 2019/03/01

تاريخ الإرسال: 2018/12/05

#### ملخص

إن التغيرات الحاصلة عالمياً تضع الجامعة في موقع استراتيجي كعامل فاعل في التنمية المستدامة، مستثمرة لرأس مالها البشري بالدرجة الأولى، ووعياً لهذه الحقيقة، أصبحت العديد من البلدان تُدرك بشكل متزايد أهمية هذه الهيئة التعليمية إذ لا يقتصر دورها في نشر المعرفة فحسب؛ بل يمتد إلى قضايا كبرى وحساسة، ومُتطلب بناء شراكات بين الجامعات والمحيط الخارجي، والتي تمثل عالم تجسيد للبحوث وإنتاج للمعرفة بجميع فروع واختصاصات التكوينات القائمة فيها عُدَّ ضرورة ملحة في وقتنا الحالي. فالجامعات لها من إنتاج المهارات اللازمة لأداء وتسيير أنظمة اقتصادية واجتماعية بشكل قوي ومتواصل، ومن أجل المساهمة في تحسين قابلية التوظيف، واستثمار مشاريع خريجو كل هيئات التعليم العالي.

انطلاقاً من هذا الطرح جاءت دراستنا لتبحث في النموذج التكاملية القائم بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، مع عرض تجارب أجنبية وعربية (بريطانيا، تونس، المغرب والجزائر) نجحت في إحداث ديناميكية متبادلة المنفعة بين العالمين (الجامعي والسوسيواقتصادي) من أجل جامعة مُنتجة.

**الكلمات المفتاحية:** الجامعة؛ الشراكة؛ المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

#### Abstract

That changes globally put the University in a strategic location as a factor in sustainable development, Human capital investment in first class, and with awareness of that fact. Many countries have become increasingly aware of the importance of this teaching not only its role in disseminating knowledge; but extends major and sensitive issues, and the requirement to build partnerships between universities and external environment, which represents a world embodiment of research, production of knowledge all branches and functions of the existing formations count the imperative of our time. Universities have production skills to perform and conduct economic and social systems is strong and sustained, in order to contribute to the improvement of employability and investment projects of graduates all institutions of higher learning.

From this came the study looking at integrated model between the University and the social and economic environment with foreign experiences and arabic (Britain, Tunisia, Morocco and Algeria) succeeded in bringing about mutually beneficial dynamic between the worlds (universities and external environment).

**Keywords:** University; Partnership; Social and Economic Institutions.

<sup>1</sup> المؤلف الرئيسي: فاطمة بن سماعيل، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

## مقدمة

تعدّ مؤسسات التعليم الجامعي بجميع هيئاتها وتنوع هياكلها وفروعها الهيئة التعليمية العليا في جميع أنظمة التعليم في العالم ومن أقوى القطاعات تأثيراً في البنية الأساسية للمجتمع، فلها من الأدوار المنوطة بها ما يدفع به إلى حراكٍ قويٍّ وفَعَالٍ، مواكبٍ للتقدم العلمي والتكنولوجي، مساهمٍ لمستجدات العالم. وبما أن الجامعة الموطن الأصلي الذي نشأ فيه العلم فهي تكوّن زُكناً لا غنى عنه في بناء النهضة العلمية في الدولة فضلاً عن أنها المورد الطبيعي للجزء الأعظم من القوى البشرية اللازمة لذلك؛ إذ أن العلم قادرٌ على خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن لتطبيقاته أثرٌ عظيمٌ في رفع مستوى الإنتاج كماً وكيفاً، وتطوير الخدمات، وحلّ الكثير من المشكلات التي تثبّط عمليات النمو والتنمية، فالسمة السائدة بين الأمم الناهضة المتقدمة بصرف النظر عن أنظمتها السياسية ومبادئها الاجتماعية والاقتصادية أنها أخذتُ بالعلم وتطبيقاته في مساعٍ جادةٍ وحثيئةٍ بغية تحقيق أهدافها المسطرة مع توثيقها للروابط بين المنجزات العلمية وبين التنمية المستدامة. ومع زيادة الوعي بالتحديات التي تنتظرنا مع تحرك الجامعات في عالم اليوم كان لزاماً التفكير في مسائل الهندسة التعليمية العملية للمؤسسة الجامعية بكيفية بناء شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى.

## مشكلة الدراسة

في ظلّ ما يعترى العالم من تنامي مجالات شتى جرّاء التطور الناتج عن توظيف التكنولوجيا السريعة، فالجامعة لن تكون بمنأى عن التغيرات الاجتماعية الحاصلة على جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تتأثر بالسلب أو الإيجاب وفق المعطيات والمنتجات الجديدة في عالم المعرفة، ومن ثمة كان لزاماً على الفاعلين في السياسات التعليمية تبني استراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر، بمراعاة معايير الجودة التي تسمح لها بوضع نظام تعليمي يوازن بين الإمكانيات المادية والبشرية والآمال المعقودة عليها والمتمثلة في توفير أكبر قدر من الإطارات والكفاءات المناسبة لسوق العمل، ولعلّ هذه الانقلابات على مستوى الأنظمة التعليمية جعل الجامعات العربية تعيش الحيرة بين التحديات التي فرضت عليها، وبين مقوماتها، وهذا ما فرض عليها القيام بتغييرات جوهرية في فلسفتها وأهدافها ونظمها وإمكاناتها لتساير وتواكب التطورات الحاصلة على مستوى الجامعات الغربية<sup>1</sup>.

فللجامعة دورٌ حيويٌّ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يجعل الوصول إلى المعرفة ومشاركتها واستغلالها وانفتاحها على العالم الاجتماعي الاقتصادي أمر ضروري لتحقيق جميع أهدافها العلمية والتعليمية والثقافية، وفي الواقع، تعدّ الشراكة بين الجامعات والأعمال جزءاً من مهمة الجامعة لتمكينها من أن تكون متوافقةً مع بيئتها الاقتصادية من خلال بواباتٍ متعدّدةٍ من الجامعة إلى الأعمال والعكس. وفي جميع أنحاء العالم، ساعدت العديد من التجارب الناجحة على تعزيز المشاريع التعاونية، وتقريب الشركات إلى الجامعات، وتحسين تنظيم وترشيد الاستثمارات البحثية.

لذا جاءت دراستنا الحالية للبحث في دواعي إنشاء الشراكات بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وما مزايا تطبيق هذه الاستراتيجية؟

• **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية هذا البحث في توضيح الدور الذي تقوم به الجامعة باعتبارها أعلى هرم تعليمي من وظائف تعود بالنفع على الطالب والمجتمع ككل، في رباط واصل لتدعيم العلاقة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي، في تحقيقها للتنمية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتعاونية للشريكين ما ينتج عنه من بلورة كفاءات متعددة التخصصات، وتحقيق التقدم ونمو وازدهار المجال الاقتصادي للمجتمع، فضلا عن ذلك تأتي أهمية البحث من خلال الكشف على شروط ومزايا الشراكات المتعددة القطاعات وعرض مجمل آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمحيط الخارجي.

• **منهج الدراسة:** استخدمنا المنهج الوصفي بأسلوبه الاستقصائي التحليلي للدراسات السابقة والتراث النظري حول الشراكة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي، حيث قمنا بتحليلها ودمج نتائجها بهدف الوصول إلى مقارنة نظرية ذات صبغة إجرائية تمثلت أساسا في محاولة إبراز أهمية ومزايا الشراكات المتعددة القطاعات، وأثرها في خلق شراكة مجتمعية نافعة.

• **حدود الدراسة:** تقتصر الدراسة الحالية على توضيح المفاهيم المحيطة بالشراكة المؤسسية بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

## 1- مفهوم الشراكة المؤسسية

### 1-1 الشراكة لغة:

تعني الشراكة عند ابن منظور من شاركت فلاناً بمعنى صرت شريكه، شريك وأشرك، كما يقال نصر وأنصار، الشركة والشركة سواء مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركوا، وشارك أحدهما الآخر والشريك: المشارك، والشرك كالشريك، والجمع أشراك وشركاء، والإشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشترك، أي طريق يستوي فيه الناس<sup>2</sup>.

والشراكة (Partenariat) كمصطلح وُجد في قاموس لاروس (Larousse illustré) سنة 1987 وأصله ليس إنجلوسكسونيا بصورة كاملة (partner)؛ لكنه أنجلو نورماند (Anglo-Normande) ولاتيني (partitio). وقد ظهرت كلمة (Parcener) في القرن الثامن عشر، وهذا يعني المشارك في ملكية غير مقسمة إذ أن البعد المطروح هو صفة الارتباط والاشترك. وكلمة (Parcener) مأخوذة من (parçuner)، وأصولها من اللغة الفرنسية القديمة تعني تقسيم وفصل ومشاركة. وفي هذا المعنى البعد السائد هو بعد المعارضة، في حالة ما إذا كانت هناك جمعية في إطار شراكة نستطيع القول بأنها قائمة استنادا إلى التجمعات المحلية، ولكن أيضا عن طريق الاختلافات (التراضي/الصراع)، إن العمل في إطار الشراكة ما هو إلا عمل مع أو ضد الطرف الآخر<sup>3</sup>.

### 2-1 الشراكة اصطلاحا:

يعتبر هذا المفهوم جديدا على حقل التربية والتكوين حيث تمّ تبنيّه ضمن شبكة مفهومية تنتهي لعالم الاقتصاد في إطار الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية لربط التربية بعالم الشغل؛ إلا أنّ هذا المفهوم يتحدّد بناءً

على استثمار فعلي أو رمزي بين طرفين أو أكثر من أجل تحقيق أهداف معينة (مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومن خصائص هذا الاستثمار التزام طرفين أو أكثر بعدم السيطرة الكلية على المشروع، وقد اختزل أحد الباحثين مفهوم الشراكة باعتباره الحد الأدنى من الفعل المشترك المتفاوض حوله<sup>4</sup>، وقد حدد فيزيين ولودن (Fiszbein et Lowden, 1999) الشراكات على أنها مبادرات يقوم بها القطاع العام بشكل مشترك مع القطاعات الخاصة الموجهة للربح، ويساهم كل شريك في شكل موارد (مالية، بشرية، تقنية أو غير ملموسة مثل المعلومات والدعم السياسي) ويتعاون كلا الطرفين في عملية صنع القرار<sup>5</sup>.

ومن منظور الفكر الاجتماعي تعرّف الشراكة على أنها تفاعل الفرد عقلياً وانفعالياً من موقف الجماعة وبطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة المشاركة في تحمل المسؤولية<sup>6</sup>. وكثير من علماء علم اجتماع التنظيم يتم استدعاؤهم من أجل تطبيق مفاهيم نظام الشراكة بين المؤسسات باستعمال أدوات مهمة وفعالة عندما يتعلّق الأمر بدراسة الحالات التنظيمية المعقدة القائمة بين المؤسسات<sup>7</sup> من خلال ما تم عرضه من تعريفات نستنتج أن الشراكة المؤسساتية علاقة وبناء فعلي لبرامج تم تسطيرها بين أطراف المشاركين من أجل تحقيق أهداف ترمي لتجسيد المنفعة من الجهتين، مركزة على قضايا ملحة، وفق شروط متفق عليها مادياً وبشرياً، زمانياً ومكانياً بعقد التزامي ثابت، ومن هنا تعدّ الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى جهاز داعم لتطبيق وتطوير معارف خريجي الجامعات في شكل تواصل معرفي عملي مرّن ومتبادل.

## 2- مبررات الأخذ بنموذج الشراكة المؤسساتية

هناك عدّة عوامل ساعدت على فكرة نشوء الشراكة المؤسساتية والجامعة المنتجة:

1-2 مبررات اقتصادية: حيث أن معظم دول العالم وخاصة دول العالم النامي أصبحت عاجزة عن الإنفاق على التعليم العالي والتوسّع فيه ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية عالية التكلفة، لذلك سمح للجامعات البحث عن مصادر تمويل بديلة.

2-2 مبررات اجتماعية: تتمثل في الزيادة المضطّرة لأعداد السكان، وبالتالي زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ممّا فاقم من مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات، وهذا يعطي مؤشراً بضرورة إعادة النظر في تطوير التعليم الجامعي وربطه بمؤسسات العمل والإنتاج.

3-2 مبررات تعليمية: حيث أن الزيادة المضطّرة لأعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي أدت إلى التوسّع الكمي في الجامعات على حساب نوعية وكفاءة التعليم الجامعي.

4-2 مبررات تنموية: حيث تعتبر مشاركة كل فرد في العمل والإنتاج أحد أهداف التنمية الشاملة، وذلك لن تتحقق إلا إذا أصبح العمل المنتج استراتيجية تنتهجها مؤسسات التعليم العالي<sup>8</sup>.

لا ريب أنّنا نعيش مع متطلبات جديدة وفق نظام عالمي جديد تبلور وفق بروز اقتصاديات حديثة، ومع الرسالة التي تحملها الجامعات في عصرنا الآني والدور المنوط بها وبالبالغ الأهمية في حياة الأفراد والشعوب، والتي

تعدى أن يكون مقصوراً فقط على الأهداف التقليدية من حيث تأسيسها لصرح علمي يبحث في المعرفة فقط؛ بل البحث في عنصر التفاعل مع المجتمع من حيث إيجاد صيغ جديدة من الجامعة للبحث في حاجات المحيط الخارجي لها وتوفير متطلباته.

### 3- أهمية ومزايا الشراكات المتعددة القطاعات (التربوية، الاجتماعية، الاقتصادية)

تعدّ الشراكة المؤسسية أساسية لمعالجة المشاكل الاجتماعية المعقدة التي تؤثر بشكل متزايد على العالم الاقتصادي. إنّ حلّ مثل هذه المشاكل يتطلب تعبئة الموارد والقدرات التي تعتبر مهمة للغاية لأي قطاع يحققه، وفي حين أن دافعها الأولي وطريقة عملها قد يختلفان بشكل كبير، فإنّ الشراكة تقوم على حقيقة أن القطاعات المؤسسية والمجتمع لديهما الكثير من الأهداف الطويلة الأجل المشتركة: كلاهما يطمح إلى استقرار المجتمع، وكلاهما يسعى إلى تعزيز الأنشطة المدرة للدخل وبناء قدرات الشركات المحلية؛ مع العمل على ضمان الصحة الجيدة والتدريب للأفراد (WBCSD 2004) بالإضافة إلى هذه الأهداف طويلة المدى، هناك أسباب عملية أخرى للشركات للدخول في شراكات متعددة القطاعات، وتساهم الشراكات لتحسين إدارة مخاطر الأعمال والتوقعات من الشركاء لتطوير أسواقٍ ومنتجاتٍ وخدماتٍ جديدةٍ، واحترام التشريعات والعقود، وكذلك لتحسين العمليات التجارية وزيادة الإنتاجية.

- وباختصار، فإن الفوائد المحتملة للشراكات متعددة القطاعات:
- تحسين نتائج الشركاء من خلال تجميع الموارد البشرية والمالية؛
- تحسين إدارة مخاطر العمل؛
- زيادة إمكانات التنمية؛
- زيادة في الأداء التشغيلي؛
- جاذبية للموظفين؛
- تحسين فهم المشكلات الاجتماعية المعقدة على المستوى المحلي؛
- تطوير تكنولوجيات منخفضة التكلفة<sup>9</sup>.
- وتكمن أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى في تقارب بين التعليم وعالمي الاقتصاد والاجتماع في:
- إعداد الطلبة الجامعيين من فئات عمرية مختلفة إلى مستقبل مهني؛
- الانتقال نحو احترافية عمل الطلاب من خلال الدورات الجامعية على أرض واقع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الهوية المهنية.
- تضمين تقييم قدرة الطلبة على التكيف مع التغيير والمبادرة والاستقلالية والاتصال والترقب وبشكل عام مهارات ليست فقط بدنية ومعرفية؛ ولكن سلوكية كذلك<sup>10</sup>.

إن قيام شراكة فعّالة بين قطاعي الجامعات والأعمال يُؤدّد منافع مشتركة لكلا الفريقين، فالجامعات تؤدي أدوارها في مجال خدمة المجتمع عن طريق المساهمة في حل مشكلاته عن طريق تحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية، وربط الجانب النظري والأكاديمي بالواقع الاجتماعي، كما أن هذه العلاقة توفر الحصول على موارد إضافية لتمويل مشاريع البحث والتطوير أما قطاع الأعمال فتشمل منفعه في الاستفادة من نتائج البحث الأكاديمي، والتأثير على اتجاهاته نحو التفاعل مع المشكلات المتعلقة بقطاع الأعمال وتقليص كلفة التدريب ومشاريع البحث والتطوير عن طريق التعاون مع الجامعات بدلا من بيوت الخبرة الأجنبية<sup>11</sup>.

#### 4. الشراكة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي

##### 1-4 شروط نجاح الشراكة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي

كشرط أساسي للتعاون الفعّال بين الجامعات والمؤسسات الأخرى، لا بدّ من إجراء تغييرات في القوانين، وطرائق التمويل والهيكل التحفيزية التي تعتبر غير مواتية في كثير من الأحيان للتعاون بين الجامعات والشركات، وينبغي أن يكون هذا التعاون جزءاً من الاستراتيجية الشاملة لجميع الجامعات وأن يكون جزءاً من خطط التنمية ووضع الأهداف الخاصة بها<sup>12</sup>. وهذا التصوّر يحتاج النظام بأكمله إلى التغيير وتحتاج هذه الرؤية الناشئة الواعدة إلى شحذ الحوار بين القطاعات والاستزادة منه، ومنه تقوم الجامعة بتقديم خبرتها وتنخرط ضمن شراكات في بحث لإجراءات الأولويات لنماذج تنظيمية وتمويلية جديدة مبتكرة للرقى بالمجتمع.

##### 2-4 التعليم الجامعي كمتطلب أساسي للتنمية الشاملة

الجامعة مؤسسة تربوية علمية منظمة تقع على قمة السلم التعليمي في المجتمع وتقوم بإعداد الفرد مهنيًا بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة وإعداد الباحثين لخدمة النسبة العامة عن طريق الخدمة العامة<sup>13</sup>، وهي بذلك توفر لقطاعات الدولة الخريجين بالأعداد والكفاءات النوعية والنسق القيمي المساند لعملية الإنتاج والخدمات، كما يتمثل الدور الإنمائي للجامعة أيضا في قدرتها على البحث العلمي والتدريب المرتبط بحاجات المجتمع ومشكلاته، ومسؤوليتها في نشر المعرفة والاستفادة من التقدم المعرفي والتكنولوجي الهائل الذي يميّز به هذا العصر، والاهتمام بالتنمية المجتمعية من خلال التدريب والتوعية المجتمعية<sup>14</sup>، ومع زيادة عدد الجامعات على المستوى العربي من 12 جامعة سنة 1946 إلى 52 جامعة سنة 1987، ووصلت إلى أكثر من 100 جامعة سنة 2008، زاد عدد الطلبة الجامعيين من 13 ألف سنة 1946 إلى 770 ألف سنة 1987، ووصل سنة 1993 إلى 4.7 مليون طالب وطالبة<sup>15</sup>، وعلى مستوى الجزائر ارتفع عدد الهيئات الجامعية من 44 إلى 91 هيئة بين جامعات ومراكز جامعية ومدارس وطنية للأساتذة ومعاهد وطنية عليا مع وجود 12 من المدارس الوطنية للأساتذة قيد التحضير و05 ملحقات للمعاهد الوطنية ما بين سنتي 2005 إلى 2010، ومع سنة 2018 بلغت عدد الجامعات 47 جامعة (16 من ناحية الوسط، 21 ناحية الشرق، و10 جامعات بالغرب)، و09 مراكز جامعية مع 30 مدارس وطنية عليا و07 مدارس وطنية و03 مدارس تحضيرية، كما ارتفع عدد الطلاب ما بين 2005 إلى 2010 من 743054 طالبا لمرحلة الليسانس نظام كلاسيكي إلى 1077945 طالبا ليسانس نظام ل م د، و70635 طالبا ماستر

و1855 طالبا مرحلة الدكتوراه<sup>16</sup>، وما هو متوقع أن الجامعات الجزائرية ستستقبل بداية من الموسم الجامعي 2019-2020، ما يقارب 2 مليون طالبا، وهو عدد مرشح للارتفاع ليصل إلى 3.5 مليون طالب سنة 2030، إذ تم الانتقال من 3 طلبة لكل 10000 نسمة إلى حوالي 400 طالب لكل 10000 نسمة خلال (2017/2018)<sup>17</sup>، هذه الموارد البشرية من معدلات عالية التحاقا للدراسة بالجامعات لمؤشر مؤثر وإيجابي في دفع حركة التنمية في المجتمعات، والقدرة على إنتاج المعرفة والقوى العاملة التي تتكيف مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن مكنا من تفعيل مبدأ الشراكة المؤسسية والتي بدورها تساعد على ظهور موارد أخرى ومهارات عالية وجديدة خاصة بها، مادية و/أو غير مادية، ناتجة عن التفاعل بين الشركاء، فالجامعة تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها<sup>18</sup>. وهي بذلك صرح واسع الفروع للاستثمار في رأس المال البشري مما ينتج عنه عائد على الفرد والمجتمع كأى مشروع استثماري، والتنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مساهمة مؤسسات المجتمع ومساندتها في سياق تشاركي مع التنسيق بينها من خلال التخطيط الهادف والمستمر.

ونظريات التنمية الموجهة عن طريق الدولة (State- Led Theories) ترى أنه بالرغم من أن القوى البشرية المتعلمة تمثل عنصرا لتحقيق التنمية؛ إلا أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية على الأقل لمساندة عملية التنمية، تتمثل هذه العوامل في السياسات الاقتصادية الرشيدة، التحالفات التجارية، فالاستثمار في تنمية رأس المال البشري في حد ذاته ليس كافيا لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؛ إلا إذا ما اقترن بسياسات اقتصادية رشيدة والعمل على بناء قوى بشرية مؤهلة ومنضبطة<sup>19</sup>، وقد أدى هذا الارتباط بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال إلى ارتفاع قيمة الإنفاق على البحث العلمي، والذي يمكن إرجاع أهم مسباته إلى عملية الشراكة؛ والجدول التالي يوضح إجمالي الإنفاق على التعليم والتعليم العالي العربي ونسبة الثاني على الأول :

جدول رقم (01): إجمالي الإنفاق على التعليم والتعليم العالي العربي<sup>20</sup>

السنة (م)	إجمالي الإنفاق على التعليم بالمليون دولار	إجمالي الإنفاق على التعليم العالي بالمليون دولار	نسبة التعليم العالي إلى الإنفاق على التعليم العام
1970	4119	307	17,06%
1980	7968	1204	15,11%
1990	13710	1571	11,45%
2000	19725	5203	26,37%

وبمقارنة الدول العربية من حيث نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج القومي مع مجموعة الدول الأخرى لوحظ أن هناك تباين كبير، حيث تبلغ هذه النسبة في كندا 7,6%، و5,5% في الولايات المتحدة الأمريكية، و4,7% في اليابان، و5,8% في فرنسا و5,2% في إيطاليا و3,8% في الدول النامية.

وبعد أكثر من عقد من الزمن لا تزال نسب الوطن العربي ناقصة وبعيدة عن نسب البلدان في العالم، وهذا ما بيّنه الجدول التالي:

جدول رقم (02): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعليم ككل في الوطن العربي وبعض البلدان لعام (2013)<sup>21</sup>

السنة	البلد
3,9 %	الوطن العربي
4,1 %	روسيا
5,3 %	المكسيك
5,8 %	ماليزيا
4,7 %	إيران
5,7 %	البرازيل

من خلال مقارنة حجم الإنفاق الإجمالي للتعليم في الدول الأجنبية كل واحدة على حدة وحجم الإنفاق على بلدان الوطن العربي ككل يتبين ضعف ملاحظ ولا يزال ضئيلاً، وهذا يعتبر أحد المؤشرات المقلقة لضعف الاستجابة لتحدي الدخول في شركات لتأسيس جامعات منتجة، فالتمويل المادي مورد هام وعامل مؤثر في البدء كأول خطوة لإنجاز أي مشروع.

#### 3\_4 آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمحيط الخارجي

**الآلية الأولى:** ويتم فيها نقل المعرفة والتكنولوجيا من الجامعات إلى القطاعات المدنية باستخدام أسلوب منتزهات العلوم (Science Park) أو بمسميات أخرى، منتزه التكنولوجيا فائقة الجودة (Hi-Tecpark) المنتزه الصناعي، وهي عند باوي (Pawey,2003) العملية التي يتم من خلالها تحويل معارف وأبحاث تتم داخل نطاق الجامعة إلى منتجات قابلة للتسويق، حيث تعتبر هذه الوظيفة مصدراً أساسياً لتطوير الاقتصاد الوطني.

**الآلية الثانية:** شركات تمويل التعليم العالي من خلال مؤسسات الإنتاج والأعمال خاصة في مجال تمويل البحث العلمي، استناداً إلى القناعة والثقة المتبادلة لمخرجات الجامعة، وقد ارتبط هذا التوجه بإضفاء صفة الاستثمارية على الجامعة، والتي تؤكد على تغير توجهات وأهداف وفلسفة التعليم العالي والانتقال بها إلى مرحلة خلق التكنولوجيا<sup>22</sup>

#### 5- تجارب دولية في مجال الشراكة بين الجامعات والمحيط المؤسسي الخارجي

##### 1-5 التجربة البريطانية

تتمثل التجربة البريطانية في معهد مانشستر للعلوم والتقنية، ذلك المعهد المتميز ليس على مستوى بريطانيا فقط؛ وإنما على مستوى أوروبا خاصة في حقل الهندسة الكيميائية والميكانيكية، وعلم التحليل وعلم الحماية وعلم المواد، كما تمتلك الجامعة عدّة شركات تعمل في مجال الاكتشافات العلمية، ومن جانب آخر فقد أنشأت

الجامعة شركة قابضة جامعية تجارية، تهدف إلى تسويق البحوث ونقل التقنية، كما تقوم الشركة بالأنشطة التالية:

- إقناع شركات القطاع الخاص بالإمكانات البحثية التي تملكها الشركة.
- بيع وترخيص حقوق الملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع.
- إدارة ومفاوضة جميع العقود البحثية والخدمات التقنية، حيث ينظر إلى الشركة على أنها الجهاز الرئيس في الجامعة.

- الإشراف على جميع البحوث المدعّمة من الجامعة أو من جهات حكومية أخرى.

وقد أنجزت الشركة أكثر من 1400 بحثاً مدعّماً من جهات مختلفة كان لها مردود مادي على الجامعة. ومن بين أهم المشاريع التي قامت بها الجامعات الإنجليزية إعداد منتزهات العلوم، فمُنذ إنشاء أول منتزه بالقرب من كمبردج سنة 1983، والأعداد تزايدت، نظراً لأهمية إنشاء الحديقة بجانب الجامعة حيث يسهل الاتصال اليومي بينهما، ممّا يشجّع على الإنتاج الابتكاري، وقد بني منتزه للعلوم على افتراض أنّ الشركات ذات التقنية المتقدّمة تحبّد الوجود بجانب الجامعات<sup>23</sup>.

## 2-5 التجربة التونسية

سَطّرت اللجنة الوطنية للإصلاح بوزارة التعليم العالي مشروعاً يتضمّن جملةً من المحددات، وعلى أساسها تسعى إلى تفعيل دور الشراكة بين الجامعة وبين المؤسسات الأخرى تمثّلت في:

\_ تعزيز دور هياكل الدعم والمساندة في مختلف مراحل التكوين؛ وذلك بتركيز هياكل للربط والتواصل والشراكة مع محيطها، بالبداية بعمل تقييمي يتم بمقتضاه تعيين خارطة الهياكل الموجودة وتوصيفها لتحديد الإجراءات الداعمة لهذه الهياكل على مختلف المستويات القانونية، والمالية والاتصالية...، كما يقتضي الجهد الاصلاحى دعماً إضافياً لتعزيز دور الهياكل التي أثبتت جدواها من خلال:

- دعم التعاون بين الجامعات والأقطاب التكنولوجية؛
- دعم المرصد ومراكز المهن وإشهاد الكفاءات بتمكينهم من الموارد البشرية ووسائل العمل الضرورية؛
- إحداث هياكل لنقل التكنولوجيا ومنصات تكنولوجية لدعم التعاون بين الأوساط المهنية والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث والتطوير.

- مراجعة الإشراف المزدوج: تشمل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي عدداً من المؤسسات التي تخضع لإشراف مزدوج تؤمنه وزارة التعليم العالي والوزارات الشريكة (الصحة، الفلاحة، الرياضة، الشؤون الاجتماعية، السياحة...).

غير أن آليات ممارسة هذا الإشراف تتباين من مؤسسة إلى أخرى. وتقتضي المرحلة المقبلة العمل على المزيد من التنسيق والاستفادة من التجارب الناجحة لتأكيد مزايا الإشراف المزدوج خاصة من حيث مهنة التكوين والتمويل والتشغيل وذلك من خلال:

- إحداث هياكل ثنائية قارة للتنسيق ومتابعة التكوين الخاضع للإشراف المزدوج.

- إنشاء منظومة وطنية للإعلام حول عروض التكوين في مختلف المستويات.
- دعم العلاقات بين اللجان الوطنية القطاعية والجامعات المهنية، وقد عملت اللجان الوطنية القطاعية على:
- تقييم عروض التكوين بهدف تأهيلها أو تجديد تأهيلها، وضبط البرامج وتجسيد مفهوم الشهادات الوطنية؛
- تطوير هيكلية الجامعة وآليات عملها من خلال إدماج ممثلين عن المحيط المهني في عضويتها؛
- استغلال الأدلة المرجعية للمهن المنجزة من الجامعات المهنية لتطوير عروض التكوين.
- اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين والتأطير: يقتضي الجهد الرامي إلى مزيد ملاءمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد والمجتمع وتأكيد البعد المهني لمسالك التكوين مع العمل على اعتماد إجراءات تحفيزية لإشراك المهنيين في التكوين والتأطير وذلك عبر إنجاز شبكة لتأجير المهنيين تقوم على الكفاءات، وإعداد عقد نموذجي لانتداب الكفاءات المهنية العليا في التكوين والتأطير، مع إيجاد الآليات الكفيلة بتطوير التكوين بالتداول، وإحداث كرسي للمؤسسات الاقتصادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث المعنية.<sup>24</sup>

### 3-5 التجربة المغربية

وعيا منها بالدور المهم الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي فقد جسدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر هذا التوجه الاستراتيجي عبر إحداث قسم جديد خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تابع لمديرية التعاون والشراكة (Unité PPP spécialisée) تهتم بالإشراف على مختلف الأنشطة والبرامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بهذه الشراكات، ونظرا للرهانات الاستراتيجية للجامعة المغربية وللأدوار الكبرى التي تضطلع بها كمؤسسات عمومية في تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي فقد اعتمدت الوزارة استراتيجية جديدة للشراكة بين الجامعة ومؤسسات أخرى تركز على ما يلي:

- تنمية الموارد الذاتية للجامعات بشراكة مع القطاع العام والخاص.
- جلب استثمارات خارجية لتمويل منظومة التعليم العالي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتشجيع استقطاب مؤسسات أجنبية متميزة للتعليم العالي بالمغرب؛
- إرساء الآليات القانونية والتقنية الضرورية مع مواكبة المشاريع التي تم إطلاقها في هذا الإطار؛
- البحث والتحري عن مؤسسات من العالم السوسيو اقتصادي مهتمة بهذا النوع من الشراكة.
- وفيما يخص مجال البحث العلمي والابتكار فإن استراتيجية الوزارة للشراكة بين القطاعين العام والخاص تتلخص أساسا فيما يلي:
- تحفيز الباحثين على جلب مشاريع من القطاع الخاص والانفتاح على عالم المقاولات.
- الإعلان عن طلبات عروض مشتركة في ميادين تستجيب لحاجيات المقاولات والمحيط الاجتماعي؛
- إحداث بنيات بحث مشتركة مع القطاع الخاص وتشجيع حركية الباحثين والعاملين في المقاولات، مع منح للقيام ببحوث مشتركة بين المقاولات والجامعة.<sup>25</sup>

#### 4-5 التجربة الجزائرية

مع الإصلاح الشامل والعميق للتعليم العالي بالجزائر ومع انتهاج نظام ل م د والمتضمن أهدافه تحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي، باقتراح مسارات تكوينية متنوّعة سعياً منها للاضطلاع بأدوار محورية لبناء خطط التنمية واستراتيجياتها ومسايرة التطور العالمي وتكثيف مخرجات التعليم العالي مع الحاجات الاقتصادية والانفتاح على المحيط الخارجي مع العمل على الاستجابة لمتطلباته، ووفقاً لهذا التغيير، أصبحت هذه الهيئة بمراكزها المتعدّدة ومؤسساتها تسعى لتضمين مبدأ الشراكة الاجتماعية والاقتصادية مع أهدافها ورسالتها ومن أبرز هذه المساعي:

- تسطير برنامج تنمية الجامعة \_أفاق 2020\_ الهادف إلى تنمية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الخارجية.
- إقامة الكثير من الندوات المواكبة للقضايا التي تهم المجتمع المحلي مع إعداد ملتقيات (وطنية ودولية) وأيام دراسية، والتي تنجزها المخابر التابعة للجامعات والمراكز البحثية في شراكة مع مؤسسات مختلفة،
- تخرج الكوادر العلمية والتخصصية المؤهلة في ميادين الحياة المختلفة.
- توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة بإنشاء مراكز للبحث والتطوير، منها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني في المجالات التالية: الشبكات والأنظمة الموزعة، نظم المعلومات وتقنيات الإعلام، علوم الإعلام، نظريات وهندسة نظم الإعلام الآلي، الأمن المعلومات. ويضم مشاريع البحث المبتكرة من أمثلتها:

#### -DZ-CERT الفريق الجزائري للاستجابة لطوارئ الحاسوب

مهمة الفريق الجزائري للاستجابة لطوارئ الحاسوب هي مساعدة النخبة الجزائرية في تحسين أمن الاتصالات والأنظمة للحد من مخاطر الحوادث الأمنية، ويهدف ليكون مركزاً وطنياً لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالطوارئ، ونقاط الضعف والحوادث التي تؤثر على شبكات الكمبيوتر. يضمن تطوير أمن المعلومات في الجزائر وتقليل المخاطر بالتنسيق مع فرق CERT الدولية.

#### - شبكات الاستشعار اللاسلكية للتحكم في الري

يهدف هذا المشروع إلى توفير نظام يقوم على شبكات الاستشعار اللاسلكية التي يمكن أن:

- تثبت الفعالية التي يمكن بها ترشيد مياه الري.
- تجنب الآثار المكلفة على البيئة الناجمة عن الممارسات الخاطئة التي لوحظت في إدارة مياه الري في النظم التقليدية.

— يسمح بالتنمية الزراعية وتجديد الموارد المائية.<sup>26</sup>

أصبحت الشراكة بين الجامعة الجزائرية بجميع مؤسساتها والمؤسسات المجتمعية الأخرى ثقافة تظهر في صورة ممارسات وعلاقات متواصلة، وتعزيز إقامة هذه الشراكة بأشكالها المتعدّدة هو ما جعل الجامعة الجزائرية تحذو حذو الجامعات العربية والغربية لتحقيق هذا المبتغى وصولاً إلى التنمية الشاملة إلا أن هذا التوجه لا يزال

في بداياته يكتنفه الكثير من المعوقات المادية والبشرية بالرغم من المساعي الحثيثة نحو تجويد المؤسسات الجامعية الجزائرية.

إنّ استعراضنا لعدد من تجارب بعض الدول في مجال تعزيز دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمعات الإنسانية يدل على الأهمية التي أصبحت تولمها هيئات جامعية لمفهوم الشراكة والحرص على تطبيق مبادئها وآلياتها بشكل متواصل بإعمال وسائل مشتركة بينها وبين المؤسسات الأخرى، وجامعاتنا في وقتنا الآني بأمس الحاجة إلى إنشاء منظومة متطورة لرعاية الطلبة المتفوقين والمبدعين وإعداد شبكات متطورة للعلوم تتداخل فيها كل التجهيزات والمعامل المجهّزة بالتقنيات الحديثة ومراكز للبحث تسير المتغيرات المذهلة التي يعيشها العالم، وجامعات بحثية مهنية في تناسق وترابط للعمل فيما بينها وفق نظام أهداف وغايات كبرى في مجال التصنيع والتنمية الشاملة عبر شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والبحثية وحقول العمل الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

#### اقتراحات

بناءً على ما توصلنا إليه من خلال دراستنا نقترح ما يلي:

- التخلص من وهم الانفصال والقطيعة الشاملة بين الجامعة والمجتمع بغية تحقيق التنمية الشاملة لأفراده.
- القيام بإجراءات شاملة ودقيقة تستند إلى التخطيط الاستراتيجي وإعداد السياسة المشتركة من صناع القرار من المستوى الأدنى إلى صناع القرار في المستويات الأعلى، من خلال فتح آفاق الشراكة والتعاون المجتمعي بين الجامعة وكافة قطاعات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- مراجعة وضبط الجودة وفق معايير التقييس المعتمّدة عالمياً إيزو (ISO) في كل عملية أو إجراء بالجامعات لضمان التطابق بين ضوابط الجودة وجودة التنفيذ.
- إعداد مراكز للبحث ودراسات النمو ومسار التنمية بين الجامعة في شكل أفقي شاملة لكل القطاعات الأخرى (الصناعية، الزراعية، التربوية، الخدماتية...)
- تشجيع وسائل النشر الجامعي فضلاً عن طبع المؤلفات والرسائل ذات الفائدة العامة للمجتمع، والعمل على تقديم البحوث العلمية المبتكرة إلى مؤسسات الدولة بهدف تطبيقها على أرض الواقع.
- إضفاء الطابع المهني داخل الجامعة: تغيير الموقف ونهج الأستاذ.
- تشجيع القطاع الخاص من خلال التسهيلات والحوافز للمساهمة بتدريب مخرجات النظام التعليمي لأغراض التأهيل السريع للانخراط بسوق العمل.
- وضع خطة استراتيجية منشورة في موقع الجامعة تحوي أهدافاً ومرامي الشراكة المؤسسية مع العمل على تطوير الاستشراف والتفكير الاستراتيجي، ولتكن جامعاتنا هي الفاطرة التي تقود هذه العملية.

## خاتمة

إن الجامعة ماهي إلا انعكاس لواقع محيطها الاجتماعي والاقتصادي فمن أهم مسؤولياتها تطوير المجتمع والعمل على تقدمه من خلال دورها الإنمائي وانفتاحها على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق آلية الشراكة، ومدى أهميتها في تفعيل حركة التنمية الاقتصادية ومسايرة البحث العلمي للمستجدات الواقعة في عالم الشغل والتطورات التكنولوجية، وبالتواصل والشراكة الفاعلة والمبنية على الثقة وتبادل المنفعة مع القطاعات الأخرى تساهم عمليا في عملية بناء الفرد في مجتمعه بالقدر الذي يكفل لها هذه المساهمة، واستمرارية الجامعات مرهون باستغلال العنصر البشري ممثلا في خري الجامعات والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج بتوظيف كل ما اكتسبه من خلال التعليم الأكاديمي من معرفة ومهارات وقيم واتجاهات ومعايير اجتماعية مرتبطة بالعمل والبحث والتجريب والإنتاج.

## الهوامش

- <sup>1</sup> علي أحمد مذکور، الشهرة التعليمية: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص 11.
- <sup>2</sup> ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، ج7، دار التوفيقية، القاهرة، 2001، ص 103.
- <sup>3</sup> Chemineau,C,El Khoutabi,B,Perillat,O, et Watier,G, Des dispositifs au travail : le partenariat dans le champ éducatif ,Enquête auprès de professionnels en lien direct avec les publics sur un territoire politique de la ville/éducation prioritaire, 2014 consulté le 20 mars 2018. <http://centre-alain-savary.ens-lyon.fr/CAS/documents/documents-sk/enquete-ccra>, p12.
- <sup>4</sup> عبد الرحيم الضاقية، مسارات إصلاح المدرسة دراسة مفاهيمية نقدية، ط1، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، المغرب، 2015، ص 51.
- <sup>5</sup> Koch, Stefanie, L'importance des partenariats multisectoriels pour le secteur privé : l'expérience de Holcim, Annuaire suisse de politique de développement,2005, consulté le 23 mars 2018. <http://journals.openedition.org/aspd/355N>
- <sup>6</sup> أحمد بدوي، معجم مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 10.
- <sup>7</sup> Chemineau,C et Al,Ibid ,p13
- <sup>8</sup> حمزة عبد الله العقيل، الشراكة بين الجامعة والمجتمع: دراسة تحليلية، مجلة التربية، المجلد 01، العدد 2014، ص 161.
- <sup>9</sup> Koch, Stefanie .Ibid.
- <sup>10</sup> Loïc Brémaud et Boisclair Michel, (Janvier,2012). Pédagogie universitaire et partenariat universitéentreprise : enjeux, écueils, perspectives, Revue internationale de pédagogie de l'enseignement supérieur, consulté le 23 mars 2018: <http://journals.openedition.org/ripes/577>
- <sup>11</sup> منصور بن عوض القحطاني، تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، ورقة مقدمة لمؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، السعودية، 2005، ص 146.
- <sup>12</sup> Loïc Brémaud et Boisclair Michel,Ibid.
- <sup>13</sup> محمد عمر علي العامري، قضايا معاصرة في الإدارة التربوية، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 93.
- <sup>14</sup> سميرة أحمد السيد،، الأسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص 259.
- <sup>15</sup> المرجع السابق، ص 261
- <sup>16</sup> [www.mers.dz](http://www.mers.dz) استرجع بتاريخ 11 مارس 2018 على الساعة 16:44
- <sup>17</sup> <https://marsadz.com> استرجع بتاريخ 21 مارس 2018 على الساعة 19:54
- <sup>18</sup> أحمد أبو ملحم، أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، معهد الإنماء العربي، دار الفكر العربي، بيروت، العدد 98، 1999، ص 21.
- <sup>19</sup> سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص 222.
- <sup>20</sup> حمزة عبد الله العقيل، مرجع سابق، ص 505.
- <sup>21</sup> تقرير التنمية البشرية، 2013.
- <sup>22</sup> المرجع السابق، ص 531 / 532.
- <sup>23</sup> القحطاني، منصور بن عوض، مرجع سابق، ص 156 / 157.
- <sup>24</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية للإصلاح، 2015، ص 11 / 12.
- <sup>25</sup> [www.enssup.gov](http://www.enssup.gov) استرجع بتاريخ 11 مارس 2018 على الساعة 09:12
- <sup>26</sup> <http://www.cerist.dz/index.php/ar/rechercheetdevelop-2> استرجع بتاريخ 11 أبريل 2018 على الساعة 18:07